

## بيان: اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق

بيان رئاسة الإتحاد الأوروبي  
حول الاعتقالات التي جرت مؤخراً في  
سوريا

مجلس الإتحاد الأوروبي  
بروكسل في ١٩ أيار ٢٠٠٦ - ٠٦/٩٦٣٧  
(الصحافة ١٤٧) P071

بالإشارة إلى بيان رئاسة الإتحاد الأوروبي تاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٦، فإن الإتحاد الأوروبي يعرب عن أسفه الشديد حول توقف الخطوات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان والتي توضحت معالمها في سوريا في كانون الثاني ٢٠٠٦ دون أن تتبعها خطوات إيجابية جديدة، لا بل على العكس فإن الحالة ازدادت سوءاً عما قبل. لذا فإن الإتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه الشديد حول الممارسات التي تعرض إليها مؤخراً المدافعون عن حقوق الإنسان وأسره والناشطون السياسيون المسالمون من تهديدات وضغوط واعتقالات تعسفية وتكرار حالات السجون الانفرادية. إن الإتحاد الأوروبي يطالب الحكومة السورية باحترام ما جاء في الدستور السوري حول الحقوق المدنية والسياسية وتبنتها سوريا عام ١٩٦٩ والتي ينبغي تطبيقها دون حدود، لا سيما وأن مجالات استخدام قانون الطوارئ في سوريا أصبحت محصورة بقضايا أمن الدولة فقط.

ويطالب الإتحاد الأوروبي الحكومة السورية بشدة بالتحقيق من جديد في كافة حالات الاعتقالات السياسية وإطلاق السراح الفوري لكافة سجناء الرأي والسجناء السياسيين. وينضم إلى هذا البيان كل من البلدين الذين تمت الموافقة على انضمامهما إلى الإتحاد الأوروبي: **بلغاريا ورومانيا** والبلدان المرشحة للعضوية في الإتحاد الأوروبي: **تركيا وأوكرانيا\* وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية** السابقة ودول عملية الاستقرار والشراكة والتي يمكن ضمها إلى الإتحاد الأوروبي مستقبلاً: **ألبانيا والبوسنة والهرزك وصربيا والجبل الأسود** ودول المنطقة الاقتصادية الأوروبية وأعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة **إيسلندا والنرويج وأوكرانيا وجمهورية مولدافيا\*** حيث تستمر كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في عملية الاستقرار والشراكة.

منذ ظهيرة الأحد ١٤ / ٥ / ٢٠٠٦ يوم اعتقال المفكر والمنقف الديمقراطي ميشيل كيلو والحملة مستمرة. إذ تقوم السلطة بحملة اعتقالات واسعة، تنفذها أجهزة الأمن السورية في مختلف المحافظات، لنخبة من المثقفين المعارضين ونشطاء السياسة وفعاليات المجتمع المدني، على خلفية وثيقة "إعلان بيروت-دمشق"، حيث أن ما يجمع المعتقلين هو توقيعهم على تلك الوثيقة. وما زالت الحملة تتسع حتى شملت العديد من أعضاء اللجان والجمعيات والمنظمات التي تعنى بالدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع السوري. إلى جانب بعض المحامين والسياسيين من أحزاب المعارضة الديمقراطية. ولأن الحملة مفتوحة ومستمرة، فقد عرف من بين الذين جرى استدعائهم واعتقالهم حتى اليوم السادة: **سليمان الشمر، أنور البني، غالب عامر، نضال درويش، محمود مرعي، محمد سليمان، محفوظ عباس، ابراهيم عباس كمال شيخو، محمود عيسى، صفوان طيفور، خالد خليفة، خليل حسين** وفي لعبة تضليل مكشوفة الغايات، يجري تقديمهم للمحاكمة أمام القضاء المدني، ويتم التحقيق مع بعضهم بسرعة دون وجود محامين، كما جرى اليوم الخميس ١٨ / ٥ / ٢٠٠٦

من الواضح أن هذه الحملة تأتي في إطار تهريب المجتمع، لشل الحراك الثقافي والاجتماعي والسياسي، وإعادة البلاد إلى زمن الصمت، وهي تعبير عن الأزمة الشاملة والتخبط الذي يسم سلوك النظام وإجراءاته، حيث يستسهل القمع، أو لا يعرف وسيلة غيره للتعامل مع شعبه. إننا ندين بشدة ونستنكر إقدام السلطة على اعتقال المناضل سليمان الشمر، عضو قيادة التجمع الوطني الديمقراطي وعضو اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق، وبقية المناضلين الديمقراطيين والنشطاء الحقوقيين تحت أي ذريعة كانت، ونطالب بإطلاق سراحهم وسراح جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في سورية، والكف عن تسميم الحياة العامة بالاضطهاد السياسي، وندعو جميع المثقفين العرب والمناضلين الديمقراطيين وأنصار الحرية في العالم، ومنظمات حقوق الإنسان العربية والعالمية للوقوف إلى جانب شعبنا في معاناته من الاستبداد، والدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان في بلادنا، الذين أصبحوا مثل غيرهم عرضة لانتهاك الحقوق. الحرية للمثقف الإنسان، وللعاملين من أجل حقوق الإنسان... فالاستبداد إلى ذهاب، والحرية قادمة، مهما فعل المستبدون... ٢٠٠٦ / ٥ / ١٨

اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق